نعم حالا لعدا لمعرفه قال في الكافيه ونعت منكود وحالا قد اتى كحسب تلوه بما فتى وقال ابوحيان لم يذكر اصحابنا وقوعها حالا قوله وفيما دا صنعت وجهان الى اخره اجازه جماعه منهم ابن مالك فيه وجها ثالثا وهو جعل ما استفهام وذا زايده **فصل** في الموصول الحرفي لم يذكره في الالفيه والشذور وذكره ابن الحاجب قال في التسهيل وهو ما اول مع ما يليه بمصدر ولم يحتج الى عايد **قوله الكافيه** حروف المصدر هما وان وان الاولان للفعليه وان للاسميه فيه امور الاول شرط الفعليه في ما ان يكون فعلها متصرفا وان لا يكون امرا قال ابن مالك في الفيته وما يذكر تصرف لا امر قال في شرح التسهيل والاكثر كونه ماضيا الثاني اختيار ابن مالك في الكافيه وشرحها جواز وصلها بالجمله الاسميه ووافق الجمهور على المنع في التسهيل وقال الرضي الحق الجواز وان كان قليلا الثالث مال ابن هشام في المغني الى قول الاخفش وجماعه باسميتها وان مقدر فقال ان فيها مخلصا من دعوى اشتراك لا داعي اليه فان ما الموصوله الاسميه باسه بالعاقل وهي موضوعه لما لا يعقل والاحداث من جمله ما لا يعقل الرابع شرط الفعليه في ان كون فعلها متصرفا فلا توصل بالجامد اتفاقا ومنع ابوحيان وصلها بالامر ايضا وقال ان جميع ما استدلوا به محتمل للتفسير قال ولا يقوي عندي وصلها به لامرين احدهما انها اذا سبكت والفعل بمصدر فات معنى الامر المطلوب والثاني انه لا يوجد في كلامهم يعجبني ان قم ولا اجبت ان قم ولا يجوز ذلك ولو كانت توصل به لجاز ذلك كالماضي والمضارع وسبعه الى اختيار ذلك الرضي وغيره انتهى الخامس بقي من الحروف المصدريه كي باتفاق وقد استدركها الرضي وانما توصل بالمضارع وعند جماعه وصححه الفارسي وابو البقا وابن مالك والرضي انما توصل بفعل متصرف غير امر واكثر ما تقع بعد فهم تمن والذي عند جماعه واختاره الفارسي وابن خروف وابن مالك **باب المعرف باداة التعريف** كذا ترجم في الالفيه وقال ابن هشام وكان الاحسن المعرف بالاداة اذ لا يتخيل احد اذ ذلك انه معرف باداة وليست اداه تعريف قلت وكذا عبر في الكافيه الكبرى فكانت الالفيه بالاختصار اجدر **قوله الالفيه** الحرف تعريفا واللام فقط فيه امور الاول اورد عليه انه مخالف للمنقول لان مذهب الخليل ان حرف التعريف ال بجملتها ومذهب غيره انه اللام فقط فالتخيير بينهما وان حرف التعريف احدهما مخالف للقولين معا وقال ابن هشام قدم لانه الراجح عنده ودو تنويع لاقوال النحاة وقول بعضهم انه تخيير بين القولين وانه احداث لقول ثالث ليس بشي

واو

واو التخيير لم انما تقع بعد الطلب الصريح نحو خذ من مالي درهما او دينارا وقال ابن الصايغ او للتفصيل كالتي في قوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى فلا تقتضي ان يكون ال او اللام حرف التعريف اي احدهما ولو اقتضاه لم ينا في ان يكون قولين الثاني الذي رجحه المصنف في ساير كتبه الاول ولا يوخذ من عبارته هنا ترجيح القول بانه يوخذ من تقديم ال معارض بانه قدم في الكافيه فقال اللام او ال حرف تعريف فقل في رجل تعريفه شيت الرجل وصرح في شرحها باختياره ال فلم يكن تقديم اللام ترجيحا له ورايت في سبك المنظوم رجح انه اللام وحدها مصرحا بمخالفه الخليل وهذا الكتاب جزم فيه كثيرا بخلاف ما رجحه في ساير كتبه لانه قصد فيه تخليص المفصل فاتى بما فيه غير زياده ولا تغيير ولا مخالفه في ترجيح فتنبه لذلك الثالث ما رجحه المصنف منه انه ال لم ينقله سوى الخليل وابن كيسان وجميع لذلك النحاة فيما نقله ابوحيان على انه اللام فقط وعزاه صاحب البسيط الى المحققين واختاره ابن هشام في حواشيه فقال انه من الحسن بمكان وجميع ما اعترضوا به عليه مقابل بمثله او بما دعنه لكن رجح في الجامع قول الخليل وهو ظاهر عباره الشذور الرابع قال ابوحيان ان الخلاف في هذه المساله لا يجدي شيا ولا ينبغي ان يبنى عليه الخامس من حروف التعريف ام في لغه طي وهي ال ابدلت لامها ميما في الاولى وهمزتها في الثانيه قوله فنمط عرفت قل فيه النمط قيل لا فايده في التنبيه على هذا وهو من الوضوح بالمكان الذي لا يخفى وقال ابن هشام لما كان الباب معقودا للمعرف بالاداة قبح ان يذكر الاداة ولا يلوح على ذكر المعرف فللتنبيه بذلك على ان وضع اداة التعريف مخالف لوضع نقيضها وهو اداة التنكير وانهم احلوا اداة التعريف محل الصدر واداة التنكير محل العجز وهو التنوين من نحو صه وصه **قوله الشذور** العهديه كي القاضي ونحوفيها مصباح المصباح او الجنسيه نحو وخلق الانسان ضعيفا ونحو ذلك الكتاب وجعلنا من الما كل شي حي المثال الاخير وهو ما فيه ال لبيان الحقيقه من الجنسيه ذكره ايضا في الجامع والقطر وسبقه اليه بدر الدين ابن مالك والذي جزم به والده في شرح الكافيه انه من العهديه وذهب بعضهم الى انه قسم براسه ولم يتعرض في الالفيه لتقسيم ال وكان ينبغي ان لا

Copyright © King Saud University